تغيير البنية الهيكلية "للإدارة المدنية الإسرائيلية"، الآثار والسيناريوهات

تتناول هذه الدراسة اجراءات وسياسات دولة الاحتلال فيما يتعلق باعادة تشكيل البنية الهيكلية لما يسمى "الادارة المدنية" الاسرائيلية وانعكاسات ذلك على مساحة التواصل للمواطن الفلسطيني مع الجهاز الاحتلالي الإسرائيلي الذي يتولى الجزء الأكبر من ادارة شؤون الحياة اليومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء برغبة المواطن أو رغما عنه، وذلك من خلال توسيع دور هذه الإدارة وزيادة نطاق خدماتها، وربطها بحاجاته اليومية. فبالاضافة الى الاليات والذرائع التي تتذرع بها دولة الاحتلال لسلب المزيد من اراضي الضفة الغربية، بما فيها "الاعلان عن الاراضي كأراضي دولة، أو "ممتلكات متروكة" أو "مصادرة لاغراض عسكرية أو حتى لاحتياجات جماهيرية"، تسعى حكومة الاحتلال الى فرض سياسات اخرى تهدف الى توسيع رقعة البناء الاستعماري في الضفة الغربية ونقل ملكية هذه الاراضي لدولة الاحتلال. .

فمنذ اللحظة الاولى لتوليه مهامه كوزير للمالية، لم يدّخر المتطرف رئيس حزب الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش، جهدا من أجل التضييق على السلطة الوطنية الفلسطينية، وترسيخ الاستيطان في الضفة الغربية واتخاذ خطوات فعلية لضمها الى اسرائيل . ففي الوقت الذي تسابقت فيه وكالات الانباء للاعلان عن نية الوزير المتطرف تطبيق سلسلة من الاجراءات الادارية ترمي الى الضم الفعلي للضفة الغربية وتوسيع الاستيطان، دون توضيح طبيعة هذه الاجراءات، كشف سموترتش التفاصيل الكاملة لفرض خطوات تنفيذية من شأنها تكريس الأنشطة التوسعية الاستعمارية ، وهدم المباني الفلسطينية، مصرّحا وبكل وضوح " أردنا أن يكون من الأسهل ابتلاعها في السياق السياسي والقانوني" في اشارة للضفة الغربية[1].

هذا وأوضح تقرير مشترك صادر عن منظمة يش دين، وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ومركز أوفيك ومنظمة كسر الصمت تفاصيل التغييرات البنيوية والقانونية الكبيرة وكيفية تطبيقها على أرض الواقع في الضفة الغربية. ومن جملة هذه التغييرات تعيين النائب سموتريتش وزيرا إضافيا في وزارة الدفاع ونقل صلاحيات واسعة من القائد العسكري إلى النائب سموتريتش والموافقة على ميزانيات ضخمة لتوسيع المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتحسين البنية التحتية ونوعية الحياة فيها والمصادقة بأثر رجعي على البؤر الاستعماري الإسرائيلية وإعلان أراضي دولة ومحميات طبيعية و إنكار عنف المستوطنين وعدم تطبيق القانون عليهم وفرض بيئة قسرية على المجتمعات الفلسطينية تؤدي الي طردهم[2].

وحتى تتمكن الحكومة الإسرائيلية من انفاذ ذلك على ارض الواقع، عمدت حكومة اليمين المتطرف الى اقرار خطة تقضي بزيادة (280) عنصراً بشريّاً للإدارة المدنية بغية تعزيز دورها وتوسيع نطاق صلاحياتها على حساب اضعاف دور السلطة الوطنية الفلسطينية[3]. والجدير بالذكر أن ذلك يحمل انعكاساته ومدلولاته على المستوى السياسي والاقتصادي ويهدف في نهاية المطاف الى ضم الضفة الغربية. فلم تكتف دولة الاحتلال بتوسيع المخططات الهيكلية للمستعمرات القائمة وتقويض البناء الفلسطيني في المناطق المصنفة "ج"، بل تمادت الى نقل مسؤولية الإدارة المدنية وتنسيق الأعمال الحكومية في

---

[1] السلام الآن، "أجندة الضم للحكومة الإسرائيلية"، حزيران 2024. الرابط: https://short-link.me/Jy0g

[2] بيش دين. " الإصلاح الصامت: تغيير طبيعة السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية، تحليل لسياسة الضم التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثون وتداعياتها"، 2024/9/22 . الرابط https://tinyurl.com/8ttd9u35

[3] https://tinyurl.com/5n8wuf4v

الضفة الغربية من "وزير الجيش" إلى "وزير المستوطنات". حيث عمدت الى نقل إدارة جميع شؤون المستعمرات من أيدي الجيش إلى المسؤولين المدنيين، وتعيين "نائب مدني" يتمتع بصلاحيات رئيس الإدارة المدنية. وبهذا تكون حكومة اليمين المتطرف قد احدثت تغييرا جذريا على النظام الاداري في الضفة الغربية، ويتضمن ذلك تغيير هذا النظام من مسمى احتلال عسكري يتوجب عليه القيام بالتزامات معينة تجاه السكان الواقعين تحت الاحتلال بموجب القانون الدولي إلى نظام تدير فيه المؤسسات الحكومية المدنية الإسرائيلية معظم جوانب الحياة الفلسطينية في الضفة الغربية.

ان الخطر الحقيقي في مسألة تغيير هيكيلة الادارة المدنية الاسرائيلية يكمن في انعكاسات ذلك على المستوى السياسي والاقتصادي، حيث سيصبح من السهولة بمكان احتمالية هدم آلاف المنشآت الفلسطينية المخطرة فعلا بالهدم عدا عن خلق حالة يأس في نفس المواطن الفلسطيني من اصدار تصاريح البناء التي تكاد تكون أشبه بالمستحيلة. فعلاوة على السيطرة على كل ما يتعلق بالاستيطان ومنع البناء الفلسطيني في المنطقة "ج"، فقد كُشف النقاب عن قرار شرعنة 63 بؤرة استيطانية وتخصيص 85 مليون شيكل لحماية هذه البؤر والإعلان عن 24,193ألف دونم كأراضي دولة وتخصيص مليار شيكل لأمن المستوطنات و7 مليارات شيكل لشق طرق التفافية استيطانية[4].

اضافة الى ذلك، ان هذا التغيير الجوهري في نظام السيطرة على الفلسطينيين من خلال نقل صلاحيات الحكم من الجيش الى السلطات الحكومية الاسرائيلية يكشف نوايا حكومة نتنياهو وسموترتش، والتي يتم تنفيذها بوتيرة ممنهجة وسريعة حتى مع استمرار الحرب في غزة. وتهدف هذه النوايا والمساعي المضي قدما في تنفيذ الضم الفعلي للضفة الغربية على نطاق واسع وغير مسبوق، وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة.

التقسيمات الادارية للاراضي الفلسطينية في ضوء اتفاقية أوسلو:

قسمت اتفاقية أوسلو الثانية المبرمة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1995 الضفة الغربية الفلسطينية إلى مناطق (أ، ب، ج) كترتيب موقت، بحيث تخضع المنطقة (أ) التي تشكل 18 % من الضفة الغربية، للسيطرة الإدارية والأمنية الفلسطينية الكاملة،أما المنطقة (ب) والتي تشكل 22 % من الضفة الغربية، تخضع للسيطرة الإدارية الفلسطينية ولكنها تتقاسم المسؤوليات الأمنية مع السلطات الإسرائيلية، وفيما يتعلق بالمنطقة (ج) وهي الأكبر حيث تشكل أكثر من 60 % من الضفة الغربية،فهي تخضع لسيطرة إسرائيل الكاملة وفيها تم انشاء مستعمرات إسرائيلية واسعة النطاق ومناطق عسكرية .وبالرغم من أن اتفاقية أوسلو تنص على النقل التدريجي للسلطة والمسؤولية في مجال التخطيط وتقسيم الاراضي في المنطقة "ج" من الادارة المدنية الاسرائيلية الى السلطة الفلسطينية ، الا انه تم تجميد هذا النقل في عام 2000[5] . وبهذا انخرط المستعمرون في حملة لتقييد البناء الفلسطيني في المنطقة "ج" باعتباره محاولة (فلسطينية) للاستيلاء على المنطقة و"انتهاك السيادة الإسرائيلية على المنطقة "ج"[6].والجدير بالذكر أن هذا التقسيم لا يزال قائماً، مما يؤثر بشكل كبير على الحكم الفلسطيني والتنمية والحياة اليومية، حيث يواجه سكان المنطقة (ج) قيوداً شديدة على البناء والوصول إلى المياه والحركة.

المادة 43 من قواعد لاهاي والمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة:

---

[4] https://tinyurl.com/mvjd6s3v

[5] مكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة (OTCHA)، "خطة الاستجابة الانسانية في المنطقة "ج" الرابط https://tinyurl.com/3psbfsje

[6] https://tinyurl.com/4azey55d

تنص المادة 43 من قواعد لاهاي على انه " اذا انتقلت القوة الشرعية بصورة فعلية الى يد قوة الاحتلال، يتعيّن على هذه الاخيرة ، قدر الامكان، تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه، مع احترام القوانين السارية في البلاد"[7]. كما تمنع لوائح لاهاي، التي تعتبر القاعدة المرجعية في العلاقات بين الاحتلال والفلسطينيين، قوة الاحتلال من اجراء تغييرات كبيرة في الارض المحتلة الا لأسباب أمنية. واستنادا الى ذلك، فإن الضفة الغربية تخضع للقانون الدولي بما فيه قواعد لاهاي، مما يجعل ضم المزيد من المناطق (أ) و(ب) غير قانوني. كما تنص الفقرة السادسة من المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي صادقت عليها (إسرائيل) في عام 1951، على أنه: " لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءًا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها"[8].

وفي ضوء ذلك، يقر القانون الإنساني الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة وقواعد لاهاي، ان الضفة الغربية تعتبرأرضاً محتلة، ويحظر ضمها من قبل قوة الاحتلال، وينطبق عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضاً، مما يلزم إسرائيل باحترام حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .الا أن اسرائيل تدّعي بأن التزاماتها في مجال حقوق الإنسان لا تمتد إلى الأراضي المحتلة. من جهة أخرى، أكدت محكمة العدل الدولية عدم شرعية سياسات إسرائيل، مؤكدة انتهاكاتها القانون الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك الفصل العنصري. كما أشار قرار محكمة العدل الدولية الى ضرورة استعادة سيطرة الفلسطينيين على أراضيهم ومواردهم[9].

لقد قامت حكومة الاحتلال بالالتفاف حول الحظر المنصوص عليها في المادة 43 من قواعد لاهاي التي تعتبر القاعدة المرجعية في العلاقات بين الاحتلال والفلسطينيين، والتي تمنع قوة الاحتلال من اجراء تغييرات كبيرة في الارض المحتلة الا "لأسباب أمنية". فقامت بادراج مصطلح "الاعتبارات الامنية" الذي يرمي الى الانسحاب من الاتفاقيات المتعلقة بتقسيم الاراضي ، وعرّفت كل مصلحة اسرائيلية على أنها "احتياجات أمنية"، لذا فان هذا القيد لن يحمل أي معنى وستصبح أي مصلحة أو هدف اسرائيلي سببا "مشروعا" لوضع السياسة على الارض[10].

وفي هذا السياق ، قدم "مركز مدار للدراسات الاسرائيلية" ترجمة لأربعة نصوص إسرائيلية مختارة تسلط الضوء على الخطاب الاستيطاني. التوراتي المتعلق بالضفة الغربية، أرضًا وسكانًا، وكان أحد هذه النصوص بعنوان "لماذا لا يزال الوجود الإسرائيلي في المناطق [المحتلة] يسمى 'احتلالًا'؟"، لشارون آفينوعام. يدّعي النص أن الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية لا تنطبق عليه معايير القانون الدولي الذي يعرف "الاحتلال العسكري"، وبالتالي فهو ليس احتلالًا، كما يدعم الكاتب الاسرائيلي هذا الخطاب العنصري من خلال الحجج والتفسيرات القانونية الانتقائية التي لا تمت للواقع بصلة[11].

بناء على هذه المعطيات، ان الهدف من هذه التغييرات الهيكلية في بنية الادارة المدنية هو التنصّل والتهرّب من القيود التي يفرضها القانون الدولي الانساني على ادارة الاراضي المحتلة ، تحديدا تلك التي نصّت عليها المادة 43 من قواعد لاهاي، الامر الذي يغير ميزان القوة في الضفة الغربية بحيث يضفي الطابع المدني على حكم المستوطنات الإسرائيلية التي سيتم دمجها بشكل كامل في جهاز الدولة الإسرائيلية.

التمييز بين ما يسمى ب"ادارة الاستيطان"، و"قسم الاستيطان"، و"وزارة الاستيطان":

---

[7] "الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين واعراف الحرب البرية"،1907 الأول تشرين /أكتوبر 18 في لاهاي، الرابط https://www.legal-tools.org/doc/2398d7/pdf/

[8] https://tinyurl.com/4vyjywr6

[9] https://tinyurl.com/v5p6eyux

[8] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، مجلة "قضايا اسرائيلية" العدد 94 "الانقلاب الاستيطاني في الضفة الغربية:ادارة الاستيطان بدلا عن الادارة المدنية"، وليد حباس ، صيف 2024

[11] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار (رام الله)، العدد رقم 83 من سلسلة "أوراق إسرائيلية"، الرابط : https://tinyurl.com/49y6ba2u

ادارة الاستيطان: هي هيئة حكومية جديدة تدير جميع جوانب الحياة الاستيطانية في الاراضي المحتلة وهي دائرة مستحدثة داخل ما يسمى ب"وزارة الدفاع". ويترأسها يهودا الياهو (وهو شريك وزير المالية في الحكومة الإسرائيلية بتسلئيل سموتريش في تأسيس منظمة ريغافيم (منظمة استيطانية تعمل على الاستيلاء على الأراضي وتهجير الفلسطينيين في الضفة الغربية). ويشار الى أن المستعمرين يطلقون عليها اسم "ادارة التنظيم". ومن صلاحيات "ادارة الاستيطان"،: ادارة اعمال المنسق والادارة المدنية، وتحسين الخدمات المقدمة للمستعمرين من خلال الوزارات الحكومية وتنظيم البؤر الاستعمارية وتطبيق القانون الاسرائيلي على المستعمرين من خلال اوامر عسكرية. وهي مكلّفة ايضا بتصميم السياسات الحكومية في الضفة الغربية بشأن المسائل التي لا تتعلّق بالأمن بشكل محض، وإنفاذ القانون (بما في ذلك عمليات الهدم) على البناء غير المرخّص؛ كما تمتلك مسؤولية سياسات إدارة الأراضي، بما في ذلك تخصيص الأراضي. والجدير بالذكر ان استحداث هذه الادارة ما هو الا الية لاخفاء حقيقة الضم والحفاظ على مظهر الحكم العسكري ذلك لانه، بناء على قرار استحداث هذه الادارة، ستصبح الادارة المدنية هيئة تنفيذية تخضع لتعيينات سياسية من قبل سموترتش ، وبالتالي سيتم ايجاد هيكل ينقل جميع اعمال الادارة والموظفين الى "ادارة الاستيطان"[12].

قسم الاستيطان: وحدة مستقلة داخل ما يسمى "المنظمة الصهيونية العالمية" (الهستدروت العالمي)، وهو يعمل كذراع تنفيذي للحكومة الاسرائيلية في انشاء وتأسيس مجتمعات يهودية في الضفة الغربية والجولان بتمويل كامل من قبل الحكومات الاسرائيلية.

وزارة الاستيطان والمهمات القومية: تعتبر هذه الوزارة أداة لتوجيه ميزانيات الدولة لخدمة المشروع الاستيطاني. وترأسها الوزيرة "أوريت ستروك" . وقد تم عام 2023 سن قوانين جديدة لتوسيع نطاق مهمات هذه الوزارة، بحيث تشمل الاستثمار في البنية التحتية، ونقل عائدات الضرائب للمستوطنات، وتوسيع سيطرة المستوطنات. وفي عام 2024، أعلنت ستروك أن وزارة الاستيطان وبالتعاون مع حركة "أمانا" قد أطلقوا خطة لأنشاء عشرات المستعمرات الرعوية وانشاء بؤر استعمارية بتكلفة 75 مليون شيكل. هذا بالاضافة الى العديد من الانشطة الاستعمارية التوسعية الاخرى13.

ومضة تاريخية:

تستعرض هذه الجزئية ومضة سريعة (من خلال ترجمة تقارير ذات صلة وهي ترجمة بتصرف في بعض الاحيان) حول اعادة رسم هيكلية الادارة المدنية وتقسيم الصلاحيات بين سموترتش وغالانت:

(بداية الترجمة)

....

في 29 كانون اول 2022، أدت الحكومة السابعة والثلاثون في إسرائيل اليمين الدستورية، تتكون هذه الحكومة من ستة أحزاب يرأسها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وقد نص البند الأول من المبادئ التوجيهية للسياسة الأساسية للحكومة الاسرائيلية على أن "الشعب اليهودي له حق حصري وغير قابل للتصرف في جميع أجزاء أرض إسرائيل. كما ستعمل الحكومة الاسرائيلية على تعزيز وتطوير الاستيطان في جميع أجزاء أرض إسرائيل ، بما فيها الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة". علاوة على ذلك، تنص اتفاقية الائتلاف بين الليكود وحزب الصهيونية الدينية على أن "شعب إسرائيل له حق طبيعي في أرض إسرائيل. وفي ضوء الإيمان بالحق المذكور أعلاه، سيعمل رئيس الوزراء على تعزيز سيادة الشعب اليهودي، مع اختيار التوقيت المناسب لذلك بحيث يضمن تحقيق جميع المصالح الوطنية والدولية

[12] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، مجلة "قضايا اسرائيلية" العدد 94 "الانقلاب الاستيطاني في الضفة الغربية:ادارة الاستيطان بدلا عن الادارة المدنية"، وليد حباس ، صيف 2024 . الرابط: https://tinyurl.com/mr43t89m

11 المصدر السابق نفسه.

لدولة إسرائيل". هذا وحدد اتفاق الائتلاف بين الليكود والصهيونية الدينية إعادة رسم استراتيجية لأساليب إسرائيل للسيطرة على الضفة الغربية. ويتضمن ذلك إعادة ترتيب هيكلية الادارة المدنية ونقل السلطات والصلاحيات التي يمتلكها القائد العسكري إلى هيئات مدنية تشرف عليها وزارة الدفاع؛ وتغييرات في الصلاحيات التنفيذية والقضائية التي تمنح الحزب المؤيد للمستوطنين سيطرة كاملة على المنطقة المصنفة ج (بما في ذلك صلاحيات المضي قدمًا في الضم، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وتكثيف عمليات الإخلاء والهدم)؛ فضلاً عن تكثيف المشاريع المتعلقة بالمستوطنات/المستوطنين (تسهيل عمليات الموافقة وزيادة الميزانيات للتنمية المستقبلية، سواء من حيث الكم أو النوع). وقد تم تنفيذ الغالبية العظمى من الخطوات. والجدير بالذكر أنه في شباط 2023، تم توقيع اتفاق تقسيم للمسؤوليات والصلاحيات بين وزير الدفاع يوآف جالانت وسموتريتش، مما أدى إلى نقل الصلاحيات العسكرية إلى مدنية. وقد أدى هذا الاتفاق إلى إنشاء هيئة حكومية جديدة تسمى إدارة المستوطنات، تحت سلطة سموتريتش، مهمتها إدارة وتوجيه أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية، مع صلاحيات تعيين مسؤولين في الإدارة المدنية ومكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق (وهما الهيئتان العسكريتان الأكثر مسؤولية عن صياغة وتنفيذ السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية). ويشغل سموتريتش في الواقع منصب "وزير ادارة المستوطنات" التابع لوزراة الدفاع14.

ماهية الإدارة المدنية وعملها والصلاحيات الموكلة لموظفيها:

كان تشكيل الإدارة المدنية، بصفتها الهيئة الاسرائيلية التي تحكم الضفة الغربية، في عام 1981 وفق القرار الذي صدر عن المجلس الوزراي الإسرائيلي المصغر (الكابينيت) . وتعتبر "الادارة المدنية" بشكلها الاساسي إدارة تابعة لوحدة التنسيق في وزارة الحرب، يدير شؤونها ضباط وجنود إسرائيليون كما تخضع لإشراف القيادة العسكرية. وتقع على عاتق هذه الادارة مسؤولية تطبيق السياسة الأمنية والمدنية في الأراضي الفلسطينية، وتشمل اختصاصاتها كل مناحي الحياة، من تطوير البنى التحتية وتوفير الخدمات وتلبية الاحتياجات اليومية[15]. ويهدف انشاء هذه الادارة، في شكله المعلن، إلى إتاحة المجال للفلسطينيين للمشاركة في إدارة شؤونهم تحضيرًا لإنشاء سلطة حكم ذاتي وذلك بموجب اتفاقيات كامب ديفيد. الا أنه في حقيقة الامر يعتبرانشاؤها خطوة إلى الأمام في تحويل الأرض المحتلة إلى مساحة أكثر ملاءمة لسكن "المستوطنين".

في أيار 2024 ، نقل الجيش الاسرائيلي صلاحيات قانونية ضخمة في الضفة الغربية الى موظفين مدنيين مؤيدين للمستوطنين تحت قيادة سموترتش. وتعتبر هذه الخطوة كفيلة عن نقل العديد من القوانين الفرعية داخل الادارة المدنية من الجيش الى مسؤولين في وزارة الدفاع. وقد أسس هذا التحول دورا مدنيا جديدا وهو "نائب رئيس الشؤون المدنية" داخل الادارة المدنية. وقد أوكل هذا المنصب، (نائب رئيس الادارة المدنية) ، ل "هيلل روث"،وهو موظف بوزارة الدفاع، وليس تابعا لقيادة الجيش، ويتمتع بكافة الصلاحيات بكل ما يتعلق بإدارة الأمور اليومية والحياتية في الضفة الغربية.وذلك وفقا للاتفاق الذي تم بين الصهيونية الدينية والليكود.ويمتلك روث سلطو توقيع الاوامر وعفد المجلس الاعلى للتخطيط واعلان اراضي الدولة كما يدير ضباط الادارة المدنية ويصدر مناقصات للقوى العاملة ويوقع على مصادرة الطرق. أن هيلل روث الذي ينوب عن سموتريتش بالإدارة المدنية يخضع مباشرة إلى "مديرية التنظيم

[14] Israel Policy Forum/ understanding critical issues. “The Status of De Jure West Bank Annexation”, July 2024. Link: https://tinyurl.com/mv7dcphk

13 مركز الابحاث الفلسطيني، دراسات وابحاث سيلسة، "توسعة الادارة المدنية الاسرائيلية... استهداف السلطة الفلسطينية في اطار اقتصادي" ، عوض مسحل، 2024

والبناء وتبييض الاستيطان" التي أنشأها الوزير، وتحظى بدعم المستوى السياسي بحكومة نتنياهو[16].
حيث فوض رئيس الادارة المدنية صلاحياته المدنية الى نائب الشؤون المدنية. والنائب مسؤول امام رئيس ادارة الاستيطان ويتلقى المشورة القانونية من وزارة الدفاع. ولا يمكن للقائد العسكري التدخل إلا إذا كان يعتقد أن هناك تأثيرًا حاسما عى الامن.ويتمتع النائب بصلاحيات واسعة، تشمل الصلاحيات التي تمثل جوهر السلطو الحكومية مثل سلطة وضع الاموامر العسكرية واللوائح وصنع السياسات وتنفيذها على ارض الواقع[17].

ان تعيين نائب مدني لرئيس الادارة المدنية يعني ضمنيا نقل إدارة اراضي الضفة الغربية من "الادارة المدنية" الى هيئة حكومية تتبع ادارة الاستيطان في وزارة الدفاع ، والذي من شأنه استكمال خطة سموتريتش لحسم الصراع، وضم الضفة بالكامل للسيادة والسيطرة الإسرائيلية. كما ان هذا الهيكل الإداري الجديد للادارة المدنية من شأنه زيادة الأنشطة الاستيطانية، والبناء السريع للبنية الأساسية الإسرائيلية، وهدم المباني الفلسطينية. وبهذا تكون حكومة الاحتلال قد استبدلت الوضع الراهن ممهدة للحكم الاسرائيلي على المنطقة وهو ما يعني "الضم" بحكم الامر الواقع.

استحداث منصب الوزير الاضافي في وزارة الدفاع:

في 23 شباط 2023، صادق المجلس الوزاري المصغر "الكابينيت الإسرائيلي" على قرار 168، والذي يقضي بتعيين "يهودا إلياهو" رئيساً لإدارة المستوطنات داخل وزارة الدفاع الإسرائيلية. ووفقا لهذا القرار، "مدة الولاية ستكون 4 سنوات من تاريخ قرار الحكومة وستنتهي عند إنهاء المهمة المؤقتة لإدارة المستوطنات (ترتيب الخدمات المدنية في يهودا والسامرة) أو في نهاية الفترة المذكورة، أيهما أسبق". والجدير بالذكر أن الياهو يعتبر بمثابة الساعد الأيمن لسموتريتش، والاثنان كانا من مؤسسي منظمة "ريغافيم" التي تعمل على محاربة الوجود الفلسطيني في المنطقة "ج". ويندرج تحت هذا التعيين أمرين هما:

1_ ستعمل وحدة "إدارة المستوطنات" ما بين 2022-2026، وهي فترة ولاية الياهو على شرعنة حوالي 160-180 بؤرة استيطانية، بالإضافة إلى تسوية أوضاع المستوطنات الرعوية (والتي تقام على حوالي 10% من مساحة المنطقة "ج") ، وتستكمل مشروع تسوية أراضي الضفة الغربية عبر تحويل أكبر قدر ممكن إلى أراضي دولة، ومحاربة البناء والزراعة الفلسطينيين في المنطقة "ج ."

2_تتبع وحدة "إدارة المستوطنات" لوزارة الدفاع مباشرة وذلك لتسهيل عملها، مع الاخذ بعين الاعتبار بأن السيطرة الإسرائيلية على الأرض المحتلة تتم من خلال مؤسسات الجيش باعتباره القوة المحتلة. الا أن وحدة "إدارة المستوطنات" تمتلك صلاحية تعيين نائب رئيس الإدارة المدنية، وهذا حل وسط يرضي الجيش الإسرائيلي (الذي يريد أن قيادة الإدارة المدنية من المفترض أن تظل بالزي الكاكي؛ أي شخصية عسكرية) ويرضي أيضاً قيادة المستوطنين (التي تصر أن الإدارة المدنية يجب أن تتفكك وتنتقل

16 https://tinyurl.com/2j55cwrt

17المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، مجلة "قضايا اسرائيلية" العدد 94 "الانقلاب الاستيطاني في الضفة الغربية:ادارة الاستيطان بدلا عن الادارة المدنية"، وليد حباس ، صيف 2024 . الرابط: https://tinyurl.com/mr43t89m

صلاحياتها إلى جهات مدنية أكثر حرصا على الاستيطان). لذلك قامت وحدة "إدارة الاستيطان" بتعيين هيلل روط، المنحاز لأبعد الحدود لصالح المشروع الاستيطاني، نائباً لرئيس الإدارة المدنية[18].

لماذا تسعى الحكومة الاسرائيلية الى تحويل بنية الادارة المدنية؟ وما هي انعكاسات ذلك على المواطن الفلسطيني والتوسع الاستعماري ومسألة ضم الضفة؟ :

تهدف حكومة الاحتلال الاسرائيلية، من خلال التحولات الجذرية والسريعة في المشروع الاستعماري في الضفة الغربية منذ توقيع اتفاق تقسيم الصلاحيات بين يوآف غالانت وبتسلئيل سموتريتش في شباط ، 2023 الى التنصّل من القيود والالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الدولي الانساني بخصوص ادارة الاراضي المحتلة، لا سيما المادة 43 من قواعد لاهاي. حيث تسعى هذه الحكومة اليمينية المتطرفة الى نقل الصلاحيات التي يملكها الجيش سابقا الى كيان سياسي وهذا ما يعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتغييرا في بنية نظام الاحتلال العسكري للضفة الغربية. وبغية اخفاء اهمية هذا التغيير، تم وضع العنصر السياسي التابع لادارة الاستيطان في صفوف الجيش من أجل خلق مظهر لترك الوضع الفانوني في الضفة الغربية سليما[19].

وقد تبع ذلك التغيير نتائج وانعكاسات سلبية على المواطن الفلسطيني الذي اصبح مقيدا في حركته وتنقله بين المدن في الضفة الغربية بسبب الزحف الاستعماري المستمر على الاراضي الفلسطينية. ولتأكيد ذلك، لا تطبق "ادارة المستوطنات" هدم البناء الاسرائيلي "غير القانوني" حتى في الحالات التي تأمر محكمة العدل العليا الاسرائيلية بذلك، علما أنها تصادق على نطاق واسع على تطبيق الهدم ضد البناء الفلسطيني. ولأن هذا الهيكل الاداري الجديد يسهل زيادة الانشطة الاستعمارية والبناء السريع للبنية الاساسية الاسرائيلية وهدم المباني الفلسطينية، تكون اسرائيل قد نجحت في خلق نظام الفصل المبني على التمييز في الاراضي المحتلة، وهو ما يذكرنا بانظمة قائمة من الماضي كنظام التفرقة العنصرية (الابرتهايد) الذي ساد في جنوب افريقيا. والدليل على ذلك، أن حكومة الاحتلال قد صادقت في اواخر حزيران لعام 2024 على اوسع عملية مصادرة اراضي في الضفة الغربية المحتلة منذ اكثر من ثلاثة عقود (12.7 كم مربع) في وادي الاردن وهي المساحة الاكبر منذ توقيع اتفاقية اوسلو عام 1993. كما أعلن سموترتش متفاخراً أن مصادرة الاراضي الفلسطينية في عام 2024 قد تجاوزت المعدلات السنوية

---

[18] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، المشهد الاسرائيلي"ملحق اسبوعي يتضمن مقالات تحليلية نقدية عن المشهد الاسرائيلي"، "انشاء وحدة "ادارة الاستيطان" داخل الادارة المدنية: تفاصيل سيطرة المستوطنين على مفاتيح الحكم في اراضي "ج"" ، وليد حباس، 2023/6/3 ،

الرابط : https://tinyurl.com/ytbh2txu

[19] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، مجلة "قضايا اسرائيلية" العدد 94 "الانقلاب الاستيطاني في الضفة الغربية:ادارة الاستيطان بدلا عن الادارة المدنية"، وليد حباس ، صيف 2024 . الرابط: https://tinyurl.com/mr43t89m

السابقة بعشرة اضعاف. اضافة الى ذلك ، وجه تعليماته باستعداد لاستقبال 500 الف مستعمر الى الضفة الغربية[20].

وبذلك تم سلب الاف الدونمات من الفلسطينيين. واستعملت هذه الاراضي المسلوبة لبناء عشرات المستعمرات والبؤر الاستعمارية في الضفة الغربية كما تم توطين مئات الآف من المستعمرين فيها. ، وتستغل اسرائيل وجود هذه المستعمرات لاعطاء الشرعية لسلسلة الانتهاكات التي تقوم بها ضد حقوق الفلسطينيون، ومن بينها، حق السكن، حق المعيشة وحق حرية التنقل. ان هذا التغيير المتطرف التي قامت به اسرائيل في خريطة الضفة الغربية، يحول دون اي امكانية حقيقية لقيام دولة فلسطينية مستقلة.بالمقابل، يتمتع المستعمروت بجميع الحقوق الممنوحة لمواطني اسرائيل داخل الاراضي المحتلة عام 1948. بل في الكثير من الاحيان تعطى لهم حقوق وامتيازات اضافية.

وتمثل هذه الخطوة، (تغيير بنية الادارة المدنية)، التي غفل عنها أو تجاهلها المجتمع الدولي إلى حد كبير، خطوة حاسمة في مستقبل السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية.

الخاتمة:

ان توظيف اسرائيل لتدابير بيروقراطية من أجل تحويل طبيعة الحكم في الضفة الغربية ، ونقل النظام الاداري فيها من صفة احتلال عسكري يُفرض عليه التزامات تجاه السكان الواقعين تحت الاحتلال بموجب القانون الدولي إلى نظام تدير فيه المؤسسات الحكومية المدنية الإسرائيلية أغلب جوانب الحياة الفلسطينية في الضفة الغربية، وهي مؤسسات إسرائيلية تدين بالولاء للإسرائيل، ما هو الا مشروع مزيف يهدف الى سرقة اراضي الضفة الغربية المحتلة من خلال خطة ترمي نحو ضم أراضي "ج" وزيادة الانشطة الاستعمارية وفرض تدريجي للسيادة الإسرائيلية الشاملة عليها ورفع عدد المستعمرين عليها[21].

وتكريسا لهذا الوضع غير قانوني، تقوم اسرائيل بانتهاكات مرة تلو الاخرى لحقوق الانسان الفلسطيني، وذلك من خلال الممارسات الفعلية والادارية التي تقوم بها على الارض ممهدة الطريق للحكم الإسرائيلي الدائم على المنطقة، وهو ما يعادل "الضم" بحكم الأمر الواقع. فعلى سبيل المثال رصدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، استيلاء الاحتلال ومستعمريه على 52 ألف دونم، وإنشاء 29 بؤرة استيطانية رعوية، وتنفيذهم 19440 اعتداء، طالت أراضي وممتلكات الفلسطينيين، وذلك منذ بدء الحرب المتواصلة على غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول2023. كما أنشأت سلطات الاحتلال مناطق عازلة حول المستعمرات من خلال جملة من الأوامر العسكرية، بلغ عددها 13 منطقة عازلة. هذا ودرست حكومة الاحتلال منذ ذلك التاريخ ما مجموعه 182 مخططا هيكليا لغرض بناء ما مجموعه 23267 وحدة استعمارية على مساحة 14 ألف دونما جرت عملية المصادقة على 6300 وحدة منها، في حين تم إيداع 17 ألف وحدة استيطانية جديدة. بالاضافة الى انشاء 29 بؤرة استعمارية رعوية (زراعية)[22].

لقد استغلت حكومة الاحتلال بقيادة بنيامين نتنياهو وبتسلئيل سموتريتش، الانشغال الدولي بالحرب على غزة لتمرير قرارات إدارية وهيكلية تمنح المستعمرات وضعاً قانونياً جديداً وتعزز السيطرة الإسرائيلية على الأرض، متجاهلة ما تمثله هذه الإجراءات من خرق واضح للقانون الدولي، كما تعكس أجندة يمينية تهدف إلى ضم المنطقة "ج"، ورفع عدد المستعمرين ومنع إقامة دولة فلسطينية.

---

[20] https://tinyurl.com/4uva73u4

[22] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، بيان صحفي "تحت ستار العدوان الرهيب: جيش الاحتلال والمستعمون نفذوا 16663 اعتداء ضد المواطنين والممتلكات" ، 6 تشرين اول 2024